الإرهاب البيئي الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط

جاد اسحق وفيوليت قمصية
معهد الأبحاث التطبيقية-القدس
بيت لحم- فلسطين

ملخص:
تستعرض هذه الدراسة مدى الإرهاب البيئي الذي تمارسه إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط ومحاولاتها المستمرة الاعتداء على الدول المحيطة بها والسيطرة على المصادر الطبيعية لتلك الدول وذلك ضمانا لتفوقها العسكري والاقتصادي. فبينما أعطت إسرائيل الحق لنفسها بإنتاج الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل قامت بتدمير محاولات دول المنطقة الأخرى. كما وتظهر الدراسة الأساليب التي تتبعها إسرائيل للوصول إلى هدفها متمثلة بالاستيلاء على الأرض ومصادرتها وتهجير شعبها واستقدام المهاجرين اليهود من أنحاء العالم في محاولة لتغيير ديموغرافية المنطقة. وقد ظهر الإرهاب البيئي الصهيوني واضحا في مسألة المياه فقد استولت إسرائيل على مصادر المياه في الأراضي التي احتلتها وكانت قضية المياه والأطماع الإسرائيلية في ملفات كثير من دول الوطن العربي. كما وأشارت الدراسة إلى انتهاكات إسرائيل للبيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة متمثلة بالتخلص من نفاياتها الخطرة والسامة في أراضي السلطة الوطنية وقطع الأشجار وإقامة المستعمرات فوق الأراضي الخضراء وإلقاء المياه العادمة من المستعمرات على الأراضي الزراعية هذا بالإضافة إلى العديد من الممارسات المسيئة للأرض والإنسان والمصادر الطبيعية. وفي النهاية فإنه يتوجب على إسرائيل الانصياع لقرارات مجلس الأمن والمجتمع الدولي وأن عليها دفع تعويضات عن التدمير الذي حدث بسببها.

مقدمة

لقد صاحب قيام دولة إسرائيل جملة من الإجراءات والممارسات العدائية للدول المحيطة بها أدت إلى إحداث تغيرات واضحة في المعالم الجغرافية والبيئية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وفلسطين بشكل خاص. ففي أعقاب حرب ١٩٤٨ سيطرت إسرائيل على ما يقارب ٨٠% من مساحة فلسطين التاريخية و دمرت ما يقارب ٤٢٠ قرية فلسطينية وشردت قسرا ٧٢٦ ألف فلسطيني من ديارهم (٥٢% من عدد السكان الفلسطينيين غير اليهود). ومازال ما يقارب ٥،٥٥٠ ألف لاجئ يعيشون في الشتات وينتظرون حلا لمشكلتهم [١]. شكل ١ يوضح القرى التي تم تدميرها عام ١٩٤٨.

وفي الفترة بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧، عملت الحركة الصهيونية على تدعيم بنيان الدولة الوليدة، وتوطيد بنيتها اليهودية، وتهيئتها للقيام بحملة توسعية مستقبلية. ففي عام ١٩٦٧ نفذت إسرائيل جزءا آخر من مخططها التوسعي، فكان أن احتلت بقية فلسطين، إضافة إلى الجولان وسيناء. وخلال احتلالها حاولت طرد ما أمكن من المواطنين العرب من هذه المناطق وجلب المستوطنين اليهود عوضا عنهم. ويشير تقرير المبعوث العام للأمم المتحدة أن عدد من شردوا من الفلسطينيين إبان حرب ١٩٦٧ يقارب ٢٠٠ ألف فلسطيني. أما في الجولان فقد هجر قسرا ما يقارب ١٣٠ ألف نسمة من أصل ١٣٩ ألف نسمة كانوا يعيشون في ١٣٩ قرية لم يتبق منها سوى ست قرى. وفي العام ١٩٨١ قامت إسرائيل بضم مرتفعات الجولان السورية رسمياً إلى إسرائيل لمحدودية سكانه العرب وبناء المستعمرات وإقامة المصانع الخاصة بالإسرائيليين، بهدف تغيير معالم الأرض [٢].

ولم تقم إسرائيل بضم الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) وقطاع غزة إليها وذلك بسبب الكثافة السكانية للفلسطينيين. ولكنها عملت بكافة الوسائل المتاحة لها على تفريغ الأرض من سكانها الأصليين وذلك عن طريق إصدار القوانين التي تخدم مصالحها وتحكم سيطرتها على المصادر الطبيعية للمناطق المحتلة. وكانت أن قامت بتشجيع الاستيطان وذلك كوسيلة للسيطرة على الأرض و تجزيء الضفة الغربية إلى كنتونات يسهل السيطرة عليها. كما وسعت إلى السيطرة على مصادر المياه وذلك من أجل تلبية حاجتها المائية واستيعاب أكبر عدد من المهاجرين اليهود، فاستولت على ما تبقى من روافد نهر الأردن بما فيها مياه نهر بانياس العذبة في الجولان ، وعلى مياه الضفة الغربية وقطاع غزة، كما وسيطرت في الهضبة السورية على نقطة انطلاق إلى مياه الليطاني.

فالإرهاب الصهيوني لم يطل الإنسان والاقتصاد و الأرض والتاريخ فقط بل تعداه ليشمل البيئة بكل مظاهرها. فنتيجة لممارسات الاستيطان اتجاه السكان والأرض والمصادر الطبيعية في الضفة الغربية فقد تحولت الهضاب والسهول الخضراء في الأراضي المحتلة إلى أراض قاحلة و تحول نهر الأردن من نهر إقليمي كان يصب اكثر من ١٢٥٠ مليون متر مكعب في السنة إلى مجرى للمياه العادمة بتصريف لا يزيد على ٢٠٠ مليون متر مكعب في السنة. كما ولم يسلم البحر الميت من تلك الانتهاكات فقد تناقص مستواه عن السابق لعدة أمتار وتحول إلى بحيرات صغيرة وهو في طريقه إلى الاختفاء مع مرور الزمن إذا ما استمر

الوضع كما هو عليه. كما قامت إسرائيل في الفترة بين ١٩٥١-١٩٥٨ بتجفيف بحيرة الحولة وأراضي المستنقعات المحيطة بها على الرغم من وقوعها في منطقة منزوعة السلاح [٣].

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض الانتهاكات البيئية في الأراضي العربية المحتلة وسوف نتطرق إلى التلوث النووي المحتمل لمفاعل ديمونة، مصادرة الأراضي لبناء المستعمرات والطرق الالتفافية، مصادرة المياه، تلويث البيئة بالنفايات الخطرة من المصانع وتدهور التنوع الحيوي. و تأتي هذه الدراسة في وقت تتعرض فيه المسيرة السلمية بين الفلسطينيين و الإسرائيليين إلى أزمة حقيقية نتيجة لعدم تطبيق الجانب الإسرائيلي ما تم الاتفاق عليه واستمراره في الإجراءات أحادية الجانب من مصادرة للأراضي وبناء المستعمرات وشق الطرق بحجة الأمن.

(١) مفاعل ديمونة الإسرائيلي و التلوث النووي:

منذ قيام دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية في الأربعينات من هذا القرن وهي تتبنى برنامجا نوويا لبناء قدراتها النووية، ففي عام ١٩٤٩ بدأت إسرائيل وبمساعدة بعض الخبراء الفرنسيين بتطوير قدراتها النووية وقد تم سرا إنشاء مفاعل ديمونة في صحراء النقب في عام ١٩٦٥ وأبقيت المعلومات عن المفاعل سرية للغاية. [٤] ولكن في عام ١٩٨٦ قام أحد الفنيين الذين عملوا في المفاعل ويدعى مردخاي فعنونو بتسريب بعض المعلومات و الصور. وبناءا على تلك المعلومات تم تصنيف إسرائيل بالمرتبة السادسة في العالم من حيث امتلاك الأسلحة النووية. وتفيد المعلومات المقدمة أن مجمع ديمونة يتكون من ٩ مبان بما فيها مبنى المفاعل. (شكل ٢ يوضح صورة قمر صناعي لمفاعل ديمونة الإسرائيلي التقطت بواسطة ايكونوس عام ٢٠٠٠). وقد تخصص كل مبنى في إنتاج نوع معين من المواد التي تستعمل في إنتاج الأسلحة النووية. فمواد البلوتونيوم والليثيوم والبريليوم التي تستخدم في صناعة القنبلة النووية تنتج هناك هذا بالإضافة لإنتاج اليورانيوم المشبع والتريتيوم[٥]. ووفق التقارير الصادرة فإن هناك اعتقاد أن المفاعل الإسرائيلي استهلك خلال الثلاثين عاما الأخيرة ١٤٠٠ طن من اليورانيوم الخام. وكان هذا اليورانيوم يستورد من الخارج نظرا لان ما يوجد في صحراء النقب منه لا يكفي لحاجة المفاعل. وقد جاءت أغلبية

شحنات اليورانيوم من جنوب أفريقيا (٧٥ %) ومن النيجر والغابون وجمهورية أفريقيا الوسطى والأرجنتين[٦]

ولا يتم تحضير القنبلة النووية في ديمونة بل يتم نقل المادة الجاهزة بسرية تامة إلى مركز تجميع الرؤوس النووية في شمال حيفا. وتشير التقديرات أن إسرائيل تنتج ما يقارب ٤٠ كغم من البلوتونيوم سنويا مما يدل على أن قوة تشغيل المفاعل قد تصل إلى ١٥٠ MW . ويقدر الخبراء الأجانب أن إسرائيل تمتلك شحنات تكفي لما بين ١٠٠-٢٠٠ رأس نووي لصواريخ طويلة المدى. لقد أشار فعنونو أيضا أن إسرائيل تمتلك قنابل هيدروجينية وأن هناك وحدة في مفاعل ديمونة لإنتاج الليثيوم والتريتيوم [٥].

تحيط بالمفاعل النووي أشجار عالية ونباتات كثيفة لإبعاده عن أنظار الملحقين العسكريين الأجانب. وأقيمت حول الموقع أسلاك كهربائية وطرق لدوريات الحراسة. وتقوم الجرافات بتمهيد التربة يوميا لتيسر أمر اقتفاء آثار الزوار غير المرغوب بهم. ونصبت بطاريات مضادات جوية حول المكان لإسقاط كل جسم طائر يظهر على شاشة الرادار. وحسب مصادر أجنبية فان هذه المضادات أسقطت بطريق الخطأ في حرب عام ١٩٦٧ طائرة حربية إسرائيلية ظهرت على شاشة الرادار [٧].

وتقوم إسرائيل بعمل العديد من التجارب النووية، ففي عام ١٩٧٩ اكتشف قمر تجسس أميركي وميضا قويا وغير عادي في مياه جنوب المحيط الهندي. وكان الخبراء الذين حللوا صور القمر على قناعة بان هذه تجربة نووية في إطار التعاون الإسرائيلي - الجنوب أفريقي، وتشير التقارير أن هذه هي التجربة الثالثة المشتركة للدولتين. في أواسط الستينيات فجرت إسرائيل قنبلة بقوة صغيرة جدا في نفق ارضي محاذ للحدود مع مصر. وحسب قوله فان التجربة هزت النقب وشبه جزيرة سيناء [٧].

وفي سبيل تنفيذ مخططاتها الاستيطانية والتوسعية تستطيع إسرائيل نشر ونقل أسلحتها النووية عن طريق سلاحها الجوي والذي يتمثل بطائرة F-١٦ . كما وتمتلك إسرائيل صواريخ متوسطة وبعيدة المدى بحيث يمكنها حمل ما يقارب ١٠٠٠ كجم إلى مسافة ٥٠٠ كم (يريحو ١) و مسافة ١٥٠٠ كم (يريحو ٢). ومؤخرا تم تطوير صواريخ مدى يصل إلى ٢٥٠٠ كم [٥]. وهناك تقارير تفيد أن إسرائيل تمتلك صواريخ بمدى يصل إلى ٤٨٠٠ كم.

وتنصب إسرائيل صواريخ يريحو في أماكن مختلفة من البلاد. وقد نشرت خرائط مع صواريخ منصوبة في كل زاوية. إلا أن الموقع الأكبر، حسب صور الأقمار الصناعية. يقع بجوار قرية زخاريا قرب بيت شيمش. وقد ذكر التقرير أن المهندسين قاموا بحفر شبكة أنفاق متطورة داخل الجبال الكلسية. وداخل هذه الأنفاق توجد الصواريخ نفسها التي تأتي من بئر يعقوب المجاورة، وفي قسم آخر توجد الرؤوس النووية التي تأتي من المصنع في حيفا. ويحاط باطن الأنفاق بفولاذ وضاغطات خاصة لمنع الاهتزازات الأرضية وعلى ما يبدو تربط سكة حديد بين الصواريخ والرؤوس النووية [٧].

وتوجه إسرائيل أسلحتها النووية باتجاه ٦٠-٨٠ هدفا بينها العواصم العربية ومنشآت نووية مثل المفاعل النووي الجزائري والمفاعل النووي الباكستاني. وإسرائيل تستطيع تهديد الأهداف في الشرق الأوسط ليس فقط بواسطة الصواريخ. بل توجد قنابل نووية في قاعدة سلاح الجو الإسرائيلي، تل نوف، في منشآت خاصة تحت الأرض[٧].

وتشير بعض التقارير أن المفاعل أصبح قديما (٣٥ عاما) بحيث تآكلت جدرانه العازلة مما قد يؤدي إلى تسرب بعض الإشعاعات من المفاعل والذي قد يحدث أضرارا بيئية وصحية جمة لسكان المنطقة بشكل عام. وحسب التقارير الداخلية التي صيغت في ديمونة، فان المفاعل النووي يعاني من ضرر خطير ينبع من إشعاع نيتروني. ويحدث هذا الإشعاع أضرارا بالمبنى. فالنيترونات تنتج فقاعات غازية صغيرة داخل الدعامات الخرسانية للمبنى مما يجعله هشا وقابلا للتصدع. ويقول انه رغم استبدال بعض الأجزاء فان هناك خلافا جديا يدور حول ما إذا كان من الأفضل وقف العمل في المفاعل بشكل تام قبل وقوع الكارثة [٧].

وجدير بالذكر أن إنتاج البلوتونيوم يشكل إحدى اخطر العمليات في العالم. إذ حسب التقديرات فان إنتاج كل كيلو غرام واحد من البلوتونيوم يخلق أيضا ١١ ليترا من سائل سلم ومشع لم يتمكن أحد حتى الآن من شل فاعليته. ومع ذلك ورغم مشاكل ديمونة وقيام قسم من الفنيين برفع دعاوى ضد الحكومة جراء أمراض لحقت بهم [٧] لم يتم تحسين الوضع في المفاعل.

فهناك خطر حقيقي على المنطقة بشكل عام ينتج من التجارب النووية التي تنفذ في مفاعل ديمونة الإسرائيلي. فإسرائيل، التي تنكر امتلاك الأسلحة النووية رسميا، عرفت بتنفيذ مثل

هذه التجارب بتمويل وخبرات أمريكية. وفي مقابلة مع الدكتور يوسف أبو صفية وزير البيئة الفلسطيني أشار أن هناك اعتقاد بين الفلسطينيين بأن هزات الأرض المتقطعة التي تحدث في مناطقهم سببها الانفجارات النووية التي تحدث داخل المفاعل، وفي المناطق القريبة منه. فمثل هذه الاختبارات في البلدان الأخرى، تنفذ عادة في المناطق البعيدة والغير المسكونة، لكن مساحة فلسطين المحتلة صغيرة جدا لتطبيق مثل هذه التجارب[٨].

والأخطر من هذا هو التخلص من النفايات النووية حيث لا توجد معلومات عن أماكن دفنها ولا يستبعد أن تتخلص إسرائيل من تلك النفايات في الأراضي الفلسطينية أو في البحر حيث كشفت عدة محاولات لها للتخلص من المواد الخطرة عن طريق دفنها في المناطق الفلسطينية.

تؤكد الوقائع يوما بعد يوم أن إسرائيل تصر على سياستها الاستيطانية والتوسعية خلافا لكل ما يعلن على هامش عملية السلام والمفاوضات القائمة. ولذلك ترى الدول العربية أن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية بل وأسلحة الدمار الشامل هو أكبر ضمان لعملية السلام. لذا أيدت إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وهو الطريق الذي تسلكه حاليا لجنة فنية في إطار الجامعة العربية من أجل صياغة مشروع معاهدة في هذا الشأن ولكن هذه المعاهدة لن ترى النور إلا بانضمام إسرائيل لها وكذلك انضمامها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولكن إسرائيل ترفض الانضمام لهذه المعاهدة وترفض إخضاع برنامجها النووي للرقابة الدولية مما يجعل المعلومات شحيحة عن مفاعل ديمونة الإسرائيلي وبالتالي تبقى قدراتها النووية وامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل غير معروفة للدول الأخرى.

وقد عمد ممثلو السلطة الفلسطينية إلى إثارة موضوع تسرب إشعاعات من مفاعل ديمونة خلال اجتماعات ممثلي الدول متعددة الجنسيات التي عقدت في موازاة جولات مفاوضات مؤتمر مدريد للسلام، دون أن تشكل هذه الإثارة أي نتيجة وذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية شكلت حاجزا دون متابعة الموضوع. وبسبب تعاظم الخطر من هذا المفاعل على المناطق الفلسطينية بشكل خاص بسبب قدم عمر المفاعل، قامت السلطة الفلسطينية بتقديم مذكرة إلى الأمم المتحدة بهذا الخصوص [٩].

تؤمن إسرائيل بأن ما يحق لها لا يحق لغيرها، فقامت بمهاجمة محاولات الدول العربية المجاورة لبناء قدراتها النووية فقد قامت بإرسال طرود ملغومة إلى مجموعة من الخبراء الألمان كانوا يعملون في مصر كما وقامت في السابع من حزيران ١٩٨١ بإرسال ثماني طائرات من نوع F-١٦ مصحوبة ب ٦ طائرات من نوع F-١٥s إلى العراق حيث دمرت مفاعل تموز والذي كان على وشك التشغيل [٤].

وبالرغم من عدم انصياع إسرائيل للقوانين الدولية وبالرغم من اعتداءاتها المتكررة على الدول المجاورة وبسبب سياسة الكيل بمكيالين التي تتبعها أمريكا مع الدول الأخرى لم تفرض على إسرائيل أي عقوبات دولية ولم يتم مراقبة برنامجها النووي من قبل الوكالة الدولية للطاقة النووية على الرغم من إصرارها على الحيلولة دون تطوير قدرات دول الشرق الأوسط.

وهناك خطر حقيقي آخر يتهدد المنطقة وهو موضوع الألغام الأرضية التي زرعتها إسرائيل في المناطق المحتلة فقد قامت بزرع الآلاف من الألغام عام ١٩٦٧ . ومن المتوقع أن هناك ٥١ حقل ألغام في المناطق الفلسطينية موزعة على الأغوار وشمال وجنوب الضفة الغربية وخاصة المناطق المحاذية للخط الأخضر. وتنفجر هذه الألغام بفعل ملامسة أي شخص لها مما أدى إلى وقوع ٣٣٤ حالة انفجار الغام وأجسام مشبوهة وهناك ٤٤٥ ضحية لهذه الانفجارات. وترفض إسرائيل التوقيع على معاهدة أتوا متذرعة أنها تعيش حالة حرب على الرغم من الاتفاقات الموقعة مما يؤكد أن إسرائيل لا تسعى للسلام بل للحرب [١٠]. وعلى الرغم من انسحابها من الجنوب اللبناني إلا أنها خلفت وراءها ما يقارب ١٣٠،٠٠٠ لغم أرضي وترفض إسرائيل تسليم خرائط تلك الألغام للسلطات اللبنانية.

(٢) السيطرة على الأرض:

إن الهدف الأساسي للسياسة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو إحكام السيطرة على الأرض، وتطويق المجتمعات الفلسطينية وحصر نموها وذلك بهدف التسريع في عملية الهجرة من بلادهم وتغيير ديموغرافية المنطقة. وانطلاقا من هذه السياسة، قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بتوظيف مختلف الوسائل منذ بداية الاحتلال لوضع اليد مباشرة على أكبر رقعة ممكنة من أراضي الضفة والقطاع المحتلين. أما الأراضي التي

لم تتمكن من اغتصابها مباشرة، فقد تم إخضاعها لقيود تحد قدر المستطاع من إمكانات تطويرها. فبحجة الأمن قامت إسرائيل باغتصاب مباشر للأراضي بحجة أنها مناطق عسكرية مغلقة أو اعتبار الأرض ضمن ملكية دولة أو منطقة خضراء. وبغض النظر عن الوسيلة المستخدمة للاستيلاء كانت تلك الأراضي تحول إلى مواقع لبناء المستعمرات الإسرائيلية ولشق الطرق الالتفافية.

فكانت الأربعة وثلاثون عاما الماضية كفيلة بخلق واقع جديد على الأرض وتغيير معالم الأراضي الفلسطينية المحتلة فقد قامت بإنشاء ما يقارب ٢٢٧ مستعمرة إسرائيلية (شكل ٣) وشقت العديد من الطرق الالتفافية التي ابتلعت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وكل هذا يصب في بوتقة خدمة الاحتلال وحرمان الشعب الفلسطيني من تحقيق حقوقه المشروعة دوليا.

تشغل المستعمرات الإسرائيلية ٢،٦% من مساحة الضفة الغربية (يقطنها حوالي ٤٠٠،٠٠٠ مستوطن إسرائيلي) في حين أن المناطق السكنية الفلسطينية (مدن وقرى وتجمعات سكنية) لا تزيد عن ٦،٥% من مساحة الضفة الغربية (يقطنها اكثر من مليوني مواطن). كما تشغل القواعد العسكرية الإسرائيلية حوالي ١% من مساحة الضفة الغربية والمناطق العسكرية المغلقة يزيد عن ١٨% من مساحة الضفة الغربية[١١]. وفي قطاع غزة يشغل حوالي ٧٠٠٠ مستوطن إسرائيلي ما مساحته ١٥% من مساحة القطاع بينما يعيش ما يقارب المليون فلسطيني في مساحة ارض لا تتعدى ٣٠٠ كيلومتر مربع مما يجعل قطاع غزة من أكثر مناطق العالم كثافة بالسكان. يعطي هذا الانتشار الواسع لسلطة الاحتلال القدرة على حجب النمو وتحجيمه لأي أو لكل التجمعات السكنية الفلسطينية ، هذا ناهيك عن قدرته على شل كل إمكانيات التخطيط المستقبلي.

من دراسة طبيعة نمو المستعمرات الإسرائيلية فإننا نجد أنها وفي معظمها تنمو في اتجاهات مختلفة لتشكل تجمعات سكنية كبيرة وفي نفس الوقت زيادة رقعة المستعمرة الواحدة على حساب الأراضي الفلسطينية المحيطة بها. ولتحقيق ذلك قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ومن تاريخ توقيع إعلان المبادئ سنة ١٩٩٣ والى ما قبل انتفاضة الأقصى بمصادرة ٢١٥،٩٢٨ دونم وهناك تهديد بمصادرة ٣٥٩،٨٤١ دونم، كما تم هدم ما يزيد عن ٦٠٠ بيت وقطع ما يزيد عن ١٠٠،٠٠٠ شجرة. وفي تقرير لوزارة الزراعة فان

إسرائيل أقدمت منذ بدء الانتفاضة وحتى نهاية شهر شباط ٢٠٠١ على قطع ما يزيد على ٢٧٠،٠٠٠ شجرة. والجدول التالي يوضح نوعية الأشجار التي تم قطعها.

النوع	زيتون	حمضيات	لوزيات	أشجار حرشية	نخيل	موز	عنب	غيرها	المجموع
	٥٧٩٢٨	٤٩٣٧٠	٢٢٢٧٠	١٢٥٣٠	١١٥١٤	١٢٠٠٠	٣٠٢٨٢	٢٣١٩٤	٢١٩٠٨٨

وقد أعلنت وزارة الإسكان الإسرائيلية خلال فترة حكم باراك عن النية لبناء ١٩٤٣ وحدة سكنية خلال العام ٢٠٠٠ وهذا يعتبر أعلى معدل بناء منذ كان شارون وزيرا للإسكان في العام ١٩٩٢. ليس هذا فقط بل إن الحكومة الإسرائيلية الحالية تتذرع بان البناء في المستعمرات هو لتغطية احتياجات النمو الطبيعي لسكان هذه المستعمرات. ولكشف هذا الخداع فان أي تحليل بسيط لمعدل النمو الطبيعي للسكان في إسرائيل نجد أن معدل النمو السكاني في إسرائيل يصل إلى ٢،٥% (يهود وعرب) في حين أن معدل النمو السكاني لليهود في إسرائيل لا يتعدى ٢%، وبناءا على المعلومات المتوفرة من دائرة الإحصاء الإسرائيلية فإن معدل النمو السكاني في المستعمرات يصل إلى ٨% وفي بعض المستعمرات يزيد عن ذلك بكثير كما هو الحال في مستعمرة بيتار إليت حيث تصل زيادة السكان إلى ٢٤،٦% في السنة وفي مستعمرة كريات سيفر إلى ٢٨،١% في السنة. لذلك فان خدعة النمو الطبيعي للسكان ما هي إلا حيلة لتغطية الدوافع وراء التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية ويوضح الجدول التالي الفرق في أعداد المستوطنين داخل المستعمرات إذا حسبت بناءا على النمو الطبيعي للسكان والأعداد الصادرة عن دائرة الإحصاء الإسرائيلي.

السنة	العدد الحقيقي للسكان	عدد السكان (معدل نمو ٢%)
١٩٩٢	٢٠٩٦٠٠	٢٠٩٦٠٠
١٩٩٣	٢٣١٤٠٠	٢١٣٧٩٢
١٩٩٤	٢٥٥٦٠٠	٢١٨٠٦٨
١٩٩٥	٢٦٥٨٠٠	٢٢٢٤٣٠
١٩٩٦	٢٩٣٨٠٠	٢٢٦٨٧٨
١٩٩٧	٣٢٠٢٠٠	٢٣١٤١٦
١٩٩٨	٣٤٤٤٠٠	٢٣٦٠٤٤
١٩٩٩	٣٥٣٨٠٠	٢٤٠٧٦٤
٢٠٠٠	٣٩٨٨٠٠	٢٤٥٥٨٠

على الرغم من أن الهدف المعلن لعملية السلام هو منح الفلسطينيين ولأول مرة استقلالهم ولكن الحقيقة وبعد مرور عشرة سنوات على إعلان عملية السلام أظهرت أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للأراضي الفلسطينية أصبح أسوأ مما كان عليه وأن فلسطين مازالت ترضخ تحت وطأة الاحتلال. فحسب آخر الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية وما تم تنفيذه منها قبل الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية الأخيرة فإن السلطة الفلسطينية تسيطر على ١٨،٢% من الأراضي الفلسطينية إدارة كاملة (مدنية وأمنية) و على ٢١،٨% كإدارة مدنية فقط و الباقي ٦٠% من الأراضي الفلسطينية مازال بالكامل تحت الاحتلال الإسرائيلي، والجزء الأخير هذا هو الجزء الغالب من حيث الانتشار حيث أن معظم التجمعات السكنية الفلسطينية مازالت محاطة بمناطق ج والتي تخضع بالكامل لسلطة الاحتلال (شكل ٤)[١١].

الطرق الالتفافية:

على الرغم من الاتفاقات المعلنة لم تتوقف الحكومات المتعاقبة في إسرائيل عن التخطيط لشق طرق استيطانية جديدة وذلك لخدمة المستوطنين، فتقوم الحكومة الإسرائيلية وبتمويل من الولايات المتحدة الأمريكية بشق طرق استيطانية على أراضي الفلسطينيين الزراعية في الضفة الغربية وذلك قبل اتفاقيات الحل النهائي حتى تسيطر على أكبر مساحة من الأرض. وهي بهذا تصل إلى هدفها غير المعلن ألا وهو تقطيع أوصال الضفة الغربية وتحويلها إلى كنتونات يفصلها عن بعضها شبكة من الشوارع العازلة والمستعمرات الإسرائيلية و تقوم أيضا بإعادة رسم حدود الضفة الغربية مع إسرائيل. أما التجمعات السكانية الفلسطينية، فقد بقيت متصلة بشبكة طرق فرعية ومفصولة نسبيا عن الشبكة الرئيسية المستحدثة. وهذه الازدواجية في شبكة طرق الضفة أدت إلى خنق البنية التحتية الفلسطينية. وقد ظهر هذا جليا خلال انتفاضة الأقصى إذ استطاعت الحكومة الإسرائيلية تقطيع أوصال الضفة وتقسيمها إلى ٦٤ منطقة معزولة تماما عن بعضها البعض بحيث وضعت الحواجز العسكرية على المداخل الرئيسية لتلك المناطق ومنعت مرور الفلسطينيين حتى في الحالات الطارئة.

يصل طول الطرق الالتفافية ما بين ما تم إنشاءه أو قيد الإنشاء ما يزيد عل ٣٤٠ كيلو متر، فإذا ما أضفنا عليها منطقة بعرض ٥٠-٧٠ متر على كل جانب كمنطقة محاذاة لهذه الطرق والتي يمنع فيها البناء أو الاستغلال الاقتصادي فيها ، فإننا نجد إن مجموع الأراضي

المصادرة للاستخدام كطرق التفافية يصل إلى اكثر من ٥١ كيلو متر مربع (حوالي ١،٨% من مساحة الضفة الغربية)[١١] .

(٣) السيطرة على المياه

لقد مارس الإسرائيليون التمييز العنصري والإرهاب ضد الشعوب العربية بأشكال مختلفة وموضوع المياه والسيطرة على هذا المصدر الهام يظهر بوضوح التمييز العنصري الذي تمارسه السلطات الإسرائيلية على شعوب المنطقة بشكل عام وعلى الفلسطينيين بشكل خاص. فقد لا يكون هناك مثلا للإرهاب البيئي الصهيوني اكثر وضوحا من الاستيلاء على مصادر المياه في الأراضي التي تم احتلالها. فعلى مستوى الوطن العربي لم تغب قضايا المياه والأطماع الإسرائيلية عن الملفات المائية لكثير منها ونوجز فيما يلي بعضا منها:

الملف المائي لسوريا والعراق: تستولي إسرائيل على ٤٠% من المياه في الجولان السورية، وهي كميات ضخمة تعادل ضعفي كمية المياه السطحية التي تغذي بحيرة طبرية، والتي من المتوقع أن تصل إلى مليار متر مكعب. كما تتعاون إسرائيل مع تركيا وتحاول استيراد المياه منها وذلك للتلاعب بحصص العراق وسوريا في مياه دجلة والفرات.

الملف المائي اللبناني: تصادر إسرائيل ما يقارب ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه اللبنانية فقد أقدمت على مد خط أنابيب للمياه من نبع العين المتفرع من أحد أفرع نهر الحاصباني. وتستغل بشكل كامل مياه الحاصباني والوزاني بمعدل ١٤٥ مليون متر مكعب سنويا كما تسيطر عل قسم من نهر الليطاني وتقوم بتحويله عبر نفق إلى نهر الحاصباني ثم إلى بحيرة طبرية.

الملف المائي الأردني: تستولي إسرائيل على مياه نهر الأردن وتمنع الأردن من استغلال مياه النهر. وفي اتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن اتفق على أن تزود إسرائيل الأردن بما يعادل ٥٥ مليون متر مكعب سنويا. ولكن إسرائيل حاولت عدم التقيد بما تم الاتفاق عليه وتقليص كمية المياه التي عليها توفيرها للأردن مما خلق أزمة بين الدولتين ومما اضطر الأردن خلال العامين السابقين إلى استيراد المياه من سوريا.

الملف المائي المصري والسوداني: تحاول إسرائيل العبث بمياه نهر النيل أيضا وذلك بتقديمها العون لأثيوبيا لإقامة سدود على منابع النيل وذلك في محاولة للتأثير على حصة مصر والسودان. [١٢] يوضح (شكل ٥) كميات المياه التي تسيطر عليها إسرائيل وتستغلها لصالحها في المناطق العربية المحتلة.

لم يسلم حوض نهر الأردن من الممارسات الصهيونية التي أدت إلى تغييرات جذرية في مجرى النهر فقد قامت في الفترة بين ١٩٥١-١٩٥٨ بتجفيف بحيرة الحولة وأراضي المستنقعات المحيطة بها على الرغم من معارضة سوريا للأمر كون جزء من تلك الأراضي تقع في المنطقة منزوعة السلاح. وقد أدى هذا إلى تغيير في النظام البيئي واختفاء الكثير من النباتات والحيوانات البرية التي كانت تعيش في المنطقة[٣].

أما عن الحقوق المائية الفلسطينية في نهر الأردن فمنذ عام ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، حرم الفلسطينيون من حقهم في مياه نهر الأردن باعتبارهم إحدى الدول المشاطئة للنهر. ففي بداية الخمسينات كانت كمية المياه المتصرفة في النهر تصل إلى ١٢٥٠ مليون متر مكعب في السنة وبعد تحويل إسرائيل مياه النهر خلال الناقل القطري الإسرائيلي الذي يقوم بتحويل المياه من بحيرة طبريا إلى صحراء النقب بالإضافة إلى مشاريع إقليمية أخرى اصبح تصريف نهر الأردن لا يزيد عن ١٥٢-٢٠٣ مليون متر مكعب في السنة من المياه ذات الجودة المتدنية وذات الملوحة العالية. هذا بالإضافة إلى قيام إسرائيل بإلقاء المياه العادمة في النهر وتحويل العديد من الينابيع ذات الملوحة العالية إلى النهر مما أدى إلى تلوث مياه النهر عند الجزء المحاذي للضفة الغربية.

أما في الأراضي الفلسطينية المحتلة فقد ظهر التمييز العنصري والإرهاب البيئي الصهيوني جليا في الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني فقد حصرت وحددت إسرائيل استخدام الفلسطينيين للمياه، حيث أنها تستولي على اكثر من ٨٢% من المياه الجوفية في الضفة الغربية وهذه الكمية تمثل ٢٥% من الاحتياجات المائية لإسرائيل. وكنتيجة لسياسة إسرائيل المائية هذه فان الفلسطينيين (اكثر من ٣ مليون نسمة) يستهلكون حاليا ما مجموعة ٢٤٦ مليون متر مكعب في حين أن الإسرائيليين (حوالي ٦ مليون نسمة) يستهلكوا ما مجموعة ١٩٥٩ مليون متر مكعب في السنة وللمقارنة فقط فان معدل نصيب الفرد الفلسطيني للمياه لجميع الاستخدامات لا يتعدى ٨٢ متر مكعب في السنة . في حين أن نظيره الإسرائيلي يستهلك ٣٤٠ متر مكعب في السنة. وكمثال آخر على الانتهاكات البيئية الفلسطينية من قبل إسرائيل فإننا نجد أن اقل من سبعة آلاف مستوطن في قطاع غزة يستهلكوا ١٠ مليون متر مكعب في السنة وحوالي ٤٠٠ ألف مستوطن في الضفة الغربية يستهلكون ٦٥ مليون متر مكعب في السنة . وليس هناك اكثر وضوحا على الطبيعة الاستهلاكية والغير مرشدة بيئيا

لسكان المستعمرات من معدل الاستهلاك المنزلي للمياه للفرد والذي يصل إلى اكثر من ١٢٥ متر مكعب في السنة في حين أن معدل نظيره الفلسطيني لا يتعدى ٢٥ متر مكعب في السنة. ليس هذا فقط بل إن جميع سكان المستعمرات تصلها المياه وبصورة منتظمة في حين أن كثير من التجمعات السكنية الفلسطينية (اكثر من ٢٢٠ تجمع سكني) وحتى يومنا هذا ليس بها شبكة لتوصيل المياه والتي بها شبكة توزيع كثيرا ما تعاني من انقطاع أو نقص في الإمدادات كليا أو لفترات عديدة.

وبالنسبة لقطاع غزة فان الوضع المائي اكثر مأساوية بسبب تردي نوعية المياه المتوفرة هناك. فالخزان الجوفي الساحلي في القطاع هو المصدر الوحيد للمياه وتقدر كميته المتجددة بين ٥٠ - ٧٠ مليون م^{٣}، في حين يتم استخراج اكثر من ١٢٠ مليون م^{٣} من هذا الخزان مما أدى إلى استنزاف الحوض المائي الأمر الذي أدى إلى تسرب مياه البحر المالحة، وتدهور نوعية المياه بحيث وصل تركيز الأملاح في بعض الآبار إلى ١٥٠٠ جزء في المليون. ويضع الفلسطينيين اللوم على الإسرائيليين في تدهور وضع المياه في قطاع غزة وذلك بسبب إقامة السدود على وادي غزة وتحويل مياه الأمطار التي تمر في الوادي إلى مناطق داخل إسرائيل مع العلم أن هذه المياه من أهم المصادر لتغذية حوض غزة المائي. كما وتقوم إسرائيل بتصريف كميات كبيرة من مياه الصرف الصحي في وادي غزة تصل إلى ٣٠ ألف متر مكعب يوميا مما أدى إلى تلوث الوادي وانتشار الرائحة الكريهة والبعوض (١٣).

ومع البدء في انتفاضة الأقصى ازداد حجم الإرهاب البيئي وتجلت واضحة للعيان الوحشية الصهيونية فقد قام الكثير من المستوطنين بتدمير خطوط المياه الرئيسية التي تزود القرى الفلسطينية المجاورة بالمياه. كما وقامت الآليات الإسرائيلية بتدمير خط المياه الرئيسي في شارع حلحول الخليل مما حدا بهدر ما يقارب ١٢٠٠ متر مكعب من المياه وحرمان ما يقارب ٢٦ قرية من المياه. وكمثال آخر على هذا الإرهاب عندما قامت طائرات الهليوكوبتر الإسرائيلية بتفجير بئر المياه الذي يخدم ما يقارب ١٧٩ ألف مواطن في منطقة المغراقة في قطاع غزة مما حرم المواطنين من المياه ولفترة طويلة. وقد رفضت شركة المياه الإسرائيلية تزويد سلطة المياه الفلسطينية بقطع الغيار اللازمة لتأهيل البئر). أفادت سلطة المياه الفلسطينية انه وخلال اشهر الانتفاضة الحالية فقط فإن أكثر من ٢٠٠ تجمع سكني عانى من قطع إسرائيل للمياه عنهم لفترات طويلة.

وتقوم إسرائيل بإنشاء عدة خزانات لتجميع مياه المجاري المعالجة في مناطق حدودية عالية تشرف على قطاع غزة دون اعتبار للتأثيرات المحتملة على الجانب الفلسطيني. ومؤخرا قامت إسرائيل بكسر الجدار الغربي لخزان تجميع المياه المواجه لقطاع غزة بهدف التخلص من كميات المياه الملوثة التي تم تجميعها في الخزان بعد أن فشلت في تصريفها في وادي غزة حيث تدفقت كميات ضخمة من المياه الملوثة (٣,٥ مليون متر مكعب) عبر الحدود شرقي منطقة الشجاعية في قطاع غزة دون إنذار من الجانب الإسرائيلي مما أدى إلى غمر مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وإلى محاصرة المئات من المنازل والسكان وتعطيل الهواتف وشبكة الكهرباء وانجراف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية. وقد حملت السلطة الوطنية إسرائيل عن تلك الجريمة [١٣].

على الرغم أن مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي للفلسطينيين تصل إلى ١٥% إلا أن نسبة الأراضي المروية لا تتعدى ١٠% من الأراضي الزراعية في الضفة الغربية ويعود السبب في ذلك إلى شح المياه المتاحة للفلسطينيين لأغراض الري. فيبلغ مجمل استهلاك المياه المستخدمة للري في الضفة الغربية حوالي ٨٩ مليون م٣ وحوالي ٧٠ مليون م٣ في قطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة الأراضي المروية فيها مقارنة بالدول المجاورة. ويوضح الجدول التالي نسبة الأراضي المروية من الراضي الزراعية في بعض الدول المجاورة للعام ١٩٩٧

البلد	نسبة الأراضي المروية
فلسطين	١٠
الأردن	١٩
لبنان	٣٨
سوريا	٢١
إسرائيل	٤٦

المصدر: World Resources Institute ٢٠٠٠-٢٠٠١

يتضح من الجدول أن نسبة الأراضي المروية في إسرائيل أعلى منها في الدول المجاورة وحتى تلك الدول التي تمتلك وفرة في المياه مثل سوريا ولبنان على الرغم أن مشاركة قطاع الزراعة في الدخل القومي الإسرائيلي لا يتعدى ١،٨%.

وعلى الرغم من اتفاقية أوسلو الموقعة عام ١٩٩٥ بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية والتي تنص على منح فوري للفلسطينيين كمية من المياه تعادل ٨, ٨ ٢ مليون متر مكعب سنويا لتغطية احتياجاتهم الضرورية ولكن إسرائيل ولغاية يومنا هذا لم تقم بالالتزام اتجاه تلك الاتفاقيات ولم يتم منح الفلسطينيين أكثر من ١٢ مليون متر مكعب.

(٤) التلويث الناتج عن المستعمرات الإسرائيلية

كما سبق ذكره فان ٤٠٠،٠٠٠ مستوطن يعيشون حاليا في الأراضي الفلسطينية ويستهلكون مصادرها الطبيعية وبطريقة غر مرشدة بالمقارنة بالإمكانيات المتاحة. فكما هو معروف فان غالبية المستعمرات الإسرائيلية تقع على قمم التلال و تقوم بتصريف مياهها العادمة إلى الأودية والمناطق الزراعية الفلسطينية . وحسب معدلات إنتاج المياه العادمة المتوفرة، فإننا نجد أن كمية المياه العادمة الناتجة من مجموع المستعمرات الإسرائيلية (حوالي ٣٠ مليون متر مكعب في السنة) يعادل تقريبا ما تنتجه التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية قاطبة (٣١ مليون متر مكعب في السنة) .

ليس هذا فقط ، بل إن كثير من المياه العادمة تصب في الأراضي الزراعية الفلسطينية محدثة تلفا للمزروعات وكمثال فقط وليس للحصر ما يحدث في مزارع العنب في بلدة بيت أمر وكذلك فان بعض المستعمرات تصرف مياهها العادمة بالقرب من مصادر المياه الفلسطينية معرضة إياها للتلوث كما هو الحال في مجاري مستعمرة ارائيل والتي تجري في مجرى بمحاذاة بئر المياه الخاص بمدينة سلفيت ولا يبعد عنها اكثر من عرض الطريق (٤ متر).

أما بخصوص ما تنتجه المستعمرات الإسرائيلية من مخلفات صلبة فإننا نجد أن ما تنتجه يصل إلى حوالي ٦١٤ طن من المخلفات الصلبة في اليوم في حين ما ينتجه مجموع سكان الضفة الغربية قاطبة يصل إلى ١٣٧٠ طنا في اليوم. وللمقارنة كذلك فينتج المستوطنون والذين يمثلون ما يعادل سدس سكان الضفة الغربية ما يعادل نصف ما ينتجه سكان الضفة الغربية من المخلفات الصلبة.

(٥) التلوث الناتج عن المناطق الصناعية الإسرائيلية

كما هو معروف فان هناك ما لا يقل عن سبعة مناطق صناعية إسرائيلية تم إقامتها في أجزاء مختلفة من الأراضي الفلسطينية ويتم أدارتها بالكامل من قبل المستعمرين الإسرائيليين وفي غياب تام للسلطة الفلسطينية أو أي جهة مراقبة أخرى. من دراسة نوعية الصناعات في هذه المناطق نجد أنها تتضمن العديد من الصناعات المتباينة فمنها مصانع الألومنيوم ودبغ الجلود والإليكترونيات والغزل والنسيج وصناعة البطاريات والفيبرجلاس والبلاستيك والأسمدة والدهان على الأسطح وتشكيل المعادن وإعادة تدوير الزيوت بالإضافة إلى العديد من الصناعات والتي لا يوجد مصدر لشرح هويتها أو أنها صناعات عسكرية حربية سرية لا تتوفر معلومات عنها.

كذلك قامت إسرائيل بترحيل العديد من الصناعات ذات الأضرار البيئية من مناطقها إلى مناطق حدودية بين الضفة الغربية وغزة من جهة وبين إسرائيل من الجهة الأخرى وفي اغلب الأحيان كان الدافع وراء النقل هو شكوى السكان المحليين من اثر تلك الصناعات على حياتهم أو مساكنهم فكان أن تم نقل معظمها للمناطق الحدودية وليس مصنع جيشوري في منطقة طولكرم إلا واحدا منها.

تنتج جميع هذه الوحدات الصناعية مخلفات منها ما يكون على شكل سائل أو غازي أو صلب. جميع هذه المخلفات بلا استثناء يتم تصريفها للبيئة الفلسطينية . إن المناطق الفلسطينية الأكثر تأثرا بالمخلفات الصناعية الإسرائيلية هي الواقعة بالقرب من تلك المناطق الصناعية وكمثال على ذلك وليس للحصر فقد وجد في دراسة أعدها معهد الأبحاث التطبيقية أن المياه العادمة الناتجة عن المنطقة الصناعية برقان في محافظة سلفيت قد تركت على الأرض ترسبا للمعادن الثقيلة تتعدى عشرات الأضعاف عن تركيز نفس المعادن في المناطق المجاورة والتي لم تصلها المياه العادمة هذه. وتعتبر برقان من أكبر المناطق الصناعية الإسرائيلية داخل الضفة الغربية حيث تقوم منذ مدة طويلة بتفريغ مخلفاتها السائلة بما تحتويه من ملوثات خطرة على البيئة والصحة العامة والمياه الجوفية في الوادي القريب. وقد أدى هذا إلى تلوث الوادي وظهور الروائح الكريهة بالإضافة إلي نمو الأعشاب على طول مجرى المياه. ويقدر وجود ما يزيد على ٨٠ مصنع في منطقة بركان حيث يتم تفريغ ما يقارب ٨٠٠ ألف متر مكعب سنويا من المياه العادمة الصناعية غير المعالجة في

الوادي. وتوضح الصورة الجوية التالية مجرى المياه العادمة الصناعية المتدفقة من مستعمرة برقان (شكل ٦).

والمخلفات الصلبة الناتجة عن هذه المناطق الصناعية والتي تتضمن بدون أدنى شك مخلفات خطرة وسامة يتم التخلص منها في مواقع التخلص من المخلفات المنزلية الصلبة في المناطق الفلسطينية والتي هي أساسا تفتقر لأي مقاييس بيئية.

(٦) نقل المخلفات الخطرة للأراضي الفلسطينية:

على الرغم من أن التقارير المتوفرة عن هذه الظاهرة غير واضحة فإن الدلائل تشير إلى أن السلطات الإسرائيلية أو على الأقل جهات معينة فيها تتبع أسلوب مدمر للبيئة الفلسطينية وذلك بتسهيل تهريب مخلفات كيماوية وطبية أو غيرها سامة أو ضارة إلى المناطق الفلسطينية وبمساعدة حفنة من ضعفاء النفوس الفلسطينيين. وهناك العديد من الحالات التي تم الكشف عنها في مناطق السلطة الوطنية ناهيك عن الحالات التي لم يتم كشفها. فقد تم اكتشاف ٢٩ برميل من النفايات الخطرة في منطقة خان يونس قام المستوطنون بإلقائها في مناطق السلطة الوطنية. وفي حادثة أخرى تم اكتشاف ٢٢٣ برميلا من النفايات الخطرة والسامة في منطقة جنين شمال الضفة الغربية. وعند التحقق من طبيعة النفايات وجدت أنها تحوي مخلفات الصناعات العسكرية وبعض المواد المشعة والمواد المسرطنة. و ترفض السلطات الإسرائيلية تطبيق ميثاق بازل الذي يحظر على الدول الأعضاء نقل أي مواد خطرة إلى أراضي دولة أخرى بحجة أن المناطق الفلسطينية لم يعترف بها كدولة بعد.

تتخلص إسرائيل حاليا من مخلفاتها الخطرة في منطقة رامات حوفاف الواقعة في صحراء النقب. وتشير التقارير الإسرائيلية أن الموقع يعاني من مشاكل بيئية كبيرة حيث يعاني السكان في المنطقة من الروائح الكريهة كما وهناك تخوف بين الأوساط الإسرائيلية من احتمالية تلوث المياه الجوفية في المنطقة بالمواد الخطرة هذا بالإضافة إلى تلوث التربة المحيطة في الموقع. وقد أشار تقرير لمؤسسة السلام الأخضر الصادر عام ١٩٩٨ أن في رامات حوفاف ما لا يقل عن ٦٠،٠٠٠ طن من المخلفات الخطرة مخزونة في براميل غير محكمة وأن السلطات الإسرائيلية بدأت منذ عام بإحراق تلك المواد داخل حارقة خاصة.

تقوم إسرائيل أيضا بتلويث مياه البحر الأبيض المتوسط على الرغم من النداءات الدولية بعدم إلقاء المخلفات الخطرة في البحار. فهناك العديد من مصانع المواد الكيميائية التي تلقي مخلفاتها مباشرة في نهر كيشون والذي بدوره يصب في مياه البحر الأبيض المتوسط. كما وتقوم السفن الإسرائيلية بتفريغ حمولتها من المخلفات الخطرة في المياه الدولية في البحر الأبيض المتوسط.

(٧) إدارة المخلفات الصلبة:

ربما من أكثر المكاره البيئية والتي يلمسها المواطن الفلسطيني هذه الأيام هو تراكم المخلفات الصلبة في شوارع المدن والتجمعات السكنية. وتشتد هذه الظاهرة عند إحكام إغلاق التجمعات السكنية كما هو الواقع في أيامنا هذه . وكما هو معروف فإن معظم مكبات القمامة تقع خارج حدود المناطق السكنية ، وأثناء الإغلاق المتكرر خلال الفترة السابقة لم تستطيع السلطات المحلية من نقل هذه القمامة من مواقع توليدها إلى المرادم المخصصة لها وكنتيجة لذلك تراكمت هذه المخلفات في الشوارع وفي بعض الأحيان قام السكان المجاورون بحرقها كوسيلة للتخلص من الروائح الكريهة ومن الآفات والحشرات التي تتجمع عليها. وان كان هذا بحد ذاته هدفا نبيلا فإننا بحرق هذه المخلفات قمنا بتحويلها من صورة ضارة إلى صورة ضارة أخرى ألا وهي تلوثا في الهواء. في النهاية فان قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بإغلاق مداخل التجمعات السكنية الفلسطينية وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية هو السبب الذي حال دون تقديم هذه الخدمة للمواطنين وما يترتب على ذلك من مضار بيئية وصحية ستعود بالقطع على المواطن بالمرض وما شابه من مضار.

(٨) تلوث الهواء:

بالإضافة إلى ما ينقله الهواء الغربي ، وهذا هو الحال في معظم الحالات ، من ملوثات من حركة المرور الكثيفة في وسط إسرائيل ومن المناطق الصناعية المختلفة في إسرائيل للمناطق المختلفة في الضفة الغربية وما تنتجه المستعمرات والمناطق الصناعية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية فان هناك مصادر أخرى لتلوث الهواء وتنتج مباشرة عن الإغلاق وسلوكيات الاحتلال خلال الأشهر القليلة الماضية. فنتيجة الإغلاق المتكرر وتدمير الشوارع الرئيسية، سلك المواطنون الفلسطينيون في البحث عن طرق بديلة عادة ما تكون أطول بأضعاف من الطرق الرئيسية وأقل جودة مما يزيد من معدل الملوثات الهوائية المنبثقة من

وسائل النقل المختلفة والمتحركة على الطرق. وكمثال فقط فان الانتقال في منطقة بيت جالا للوصول من بيت لحم إلى الريف الغربي لقطع الطريق رقم ٦٠ كانت تصل لمسافة لا تزيد عن ٤٠٠ م ولكن كنتيجة للإغلاق فان هذا الطريق أصبح الآن أكثر من ٦٥٠٠ مترا . أي أكثر من أثنى عشرة ضعفا.وبالتالي فان كمية ملوثات الهواء مثل أول وثاني أكسيد الكربون وأكاسيد النيتروجين وما شابه زادت بنفس النسبة أن لم تكن اكثر نتيجة أن الطرق البديلة هي ذات جودة اقل وعادة ما تكون طرق ترابية.

(٩) تدهور الغطاء النباتي والتنوع الحيوي

لقد أدى قطع أشجار الغابات بسبب الزحف العمراني على المناطق الخضراء، وذلك لإنشاء المستعمرات الإسرائيلية إلى تدمير التنوع الحيوي في فلسطين. ومن الواضح أن إسرائيل تستخدم اسم المحميات الطبيعية و المناطق الخضراء لمصادرة الأرض بهدف استغلالها في المستقبل لأغراض الاستيطان. إن اقتطاع الأشجار لإقامة المستعمرات عليها قد دمر البيئة في مناطق واسعة فقد قامت إسرائيل بقطع وتجريف غابة وادي الملاقي بين قرى نعلين وبلعين لإنشاء مستوطنات بيتاتياهو و كريات سيفر عليها. وقد قامت بقطع غابات العيزرية حتى الخان الأحمر لإقامة مستوطنة معاليه أدوميم والخان الأحمر كما وقامت مؤخرا بتجريف غابة جبل أبو غنيم بهدف إنشاء مستعمرة هار حوما مع العلم أن تلك المنطقة كانت قد أعلنت من قبل السلطات الإسرائيلية "منطقة خضراء" (شكل ٧ يوضح جبل أبو غنيم قبل وبعد إنشاء مستعمرة هار حوما على أراضيه).

كما يقوم المستوطنون بشن حملات عدوانية مكثفة على الأراضي الزراعية الفلسطينية ممثلة بإبادة مئات الأشجار عن طريق رشها بمواد كيماوية خطرة كما حدث في قرية الخضر الواقعة إلى الجنوب من مدينة بيت لحم وفي قرية ترمسعيا في محافظة رام الله بالإضافة إلى مساحات زراعية واسعة في محافظة الخليل.

وتقوم الحكومة الإسرائيلية باستغلال المناطق الفلسطينية سياحيا وذلك باستنزاف طبيعتها مثل منطقة عين الفشخة وشاطئ البحر الميت مما أضر بالبيئة الطبيعية والتنوع الحيوي في المنطقة. فقامت بإزالة الأشجار لبناء المرافق السياحية فعلى سبيل المثال لم يبق في المنطقة سوى شجرة واحدة من "السيال" على شاطئ البحر الميت ولم يتبق إلا مساحة ٣ دونمات من شجرة الأراك التي تستعل أغصانها "سواك" لتنظيف الأسنان. كما وقامت

إسرائيل بتحويل المياه عن مجاريها الطبيعية لبرك السباحة مما أثر سلبا على البحر الميت وأدى بالإضافة لعوامل أخرى إلى انخفاض مستواه بشكل ملحوظ [١٦].

الخاتمة

أظهرت الدراسة المبدئية السابقة مدى الإرهاب البيئي والتمييز العنصري الذي تمارسه إسرائيل ضد شعوب المنطقة وأوضحت مدى الأضرار التي تعرضت لها البيئة في المناطق المحتلة نتيجة الاحتلال وممارساته خلال العقود الخمسة الماضية. فقد استخدمت وما زالت تستخدم كل وسائل الدمار بطرق مباشرة وغير مباشرة، فكانت المحصلة وقوع خسائر فادحة في مختلف القطاعات الاقتصادية والسياسية والعمرانية والثقافية والاجتماعية وغير ذلك. وهدفها بهذا تدمير البنية التحتية للمناطق المحتلة وذلك ضمانا لتفوقها العسكري والتكنولوجي والاقتصادي.

أمام هذا فإن المطلوب وطنيا ودوليا عمل تقييم دقيق وشامل لما أحدثته الممارسات الإسرائيلية من أضرار على المناطق العربية المحتلة وعمل تقييم شامل للمصادر الطبيعية التي استغلتها إسرائيل لصالحها ومن أهمها المياه والأرض. ويجب أن يتم هذا عن طريق المؤسسات والمنظمات الدولية ممثلة بمحكمة العدل العليا ومجلس الأمن الدولي وغيرها من المنظمات الدولية التي ترعى حقوق الإنسان ومطالبة إسرائيل بالانصياع لقرارات مجلس الأمن والانسحاب من كافة الأراضي المحتلة. هذا بالإضافة إلى مطالبتها بفتح منشآتها النووية أمام الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمراقبة وإرغامها على التوقيع على معاهدة عدم نشر الأسلحة النووية ومعاهدة الأتوا الخاصة بحظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها. كما ويجب أن يتم إرسال بعثات دولية متخصصة تمهيدا للتقدم بمحاكمة دولية للمتسببين في الدمار الذي حل بالمنطقة ومطالبة إسرائيل بدفع تكاليف الإتلاف الذي حدث وتكاليف ما يجب عمله لتنظيف وإعادة تأهيل ما تم تدميره أو سرقته. كما ويجب المطالبة بتأمين الحقوق التاريخية المكتسبة لكل دولة مشاطئة للأحواض المائية وفق الأسس والقوانين والأعراف الدولية. ويجب اعتبار هذا حق مشروع ومقدس، ولا يجب التفريط به مهما كان الضغط الدولي.

وعلى مجلس الأمن الدولي إلزام إسرائيل على الرضوخ لقراراته والتوقف عن سياسة الكيل بمكيالين فكما اعتبر مجلس الأمن أن العراق مسؤول مسؤولية كاملة عن الأضرار التي

طالت الشعب الكويتي، والشعوب الأخرى التي كانت تعيش في الكويت وأرغمته علـــى دفـــع تعويضات عن خسائر تلك الدول يجب عليه أيضا إرغام إسرائيل علـــى الانصيـــاع وتنفيـــذ قراراته. وهنا نود أن نذكر أن إسرائيل نفسها تقاضت ومازالت تتقاضى مبالغ خيالية مـــن الدول الأوروبية بحجة اضطهادها لعدد من اليهود خلال حقبة الحرب العالمية الثانية، وهـــي تتقاضى هذه المبالغ بعد مرور اكثر من نصف قرن على هذه الحوادث.

المراجع:

١- http://www.badil.org/Arabic%٢٠Website/Refugees/Palestinian_Refugees.htm

٢- http://www.golan-syria.org/settlema.htm

٣- Sharif ElMusa, ١٩٩٦, "Negotiating Water: Israel and the Palestinians", Institute for Palestinian Studies, Washington , D. C.

٤- http://fas.org/nuke/hew/israel/isrhist.html

٥- Israel Nuclear weapon Program: http://fas.org/nuke/hew/israel/

٦- http://www.moqawama.org/arabic/f_articl.htm

٧- http://www.moqawama.org/arabic/f_featur.htm

٨- http://muslimedia.com/archives/oaw٩٩/pal-toxic.htm

٩- اليان الأحمر ٢٠٠١ ، الإشعاعات النووية الإسرائيلية تهدد المنطقـــة بكارثـــة ترعاهـــا واشنطن" صحيفة اللواء بيروت، لبنان.

١٠- جريدة القدس ١٩٩٨/١٢/٣. "الفلسطينيون يعانون مـــن الألغـــام الأرضيـــة وعلـــى إسرائيل أن تتحمل مسؤوليتها".

١١- معهد الأبحاث التطبيقية – القدس. وحدة المعلومات الجغرافية.

١٢- جريدة البيان الإماراتية ٢٠٠٠/٢/٢٩، مؤتمر الأمن المائي العربي في القـــاهرة ٢١- ٢٣ شباط ٢٠٠٠.

١٣- جريدة القدس ٢٠٠١/٣/٢٩ ."السلطة الوطنية تحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عـــن تدفق المياه الملوثة".

١٤- http://www.phg.org/report-٠٢

١٥- http://salam.org/leb/greenpeace.html

١٦- أحمـــد مـــراد ٢٠٠١، "إســـرائيل ومصـــادرة الأراضـــي الفلســـطينية" http://www.moqawama.org/Arabic/features/mosadara.htm

Wastewater Streams Generated from the Barqan Israeli Industrial Zone

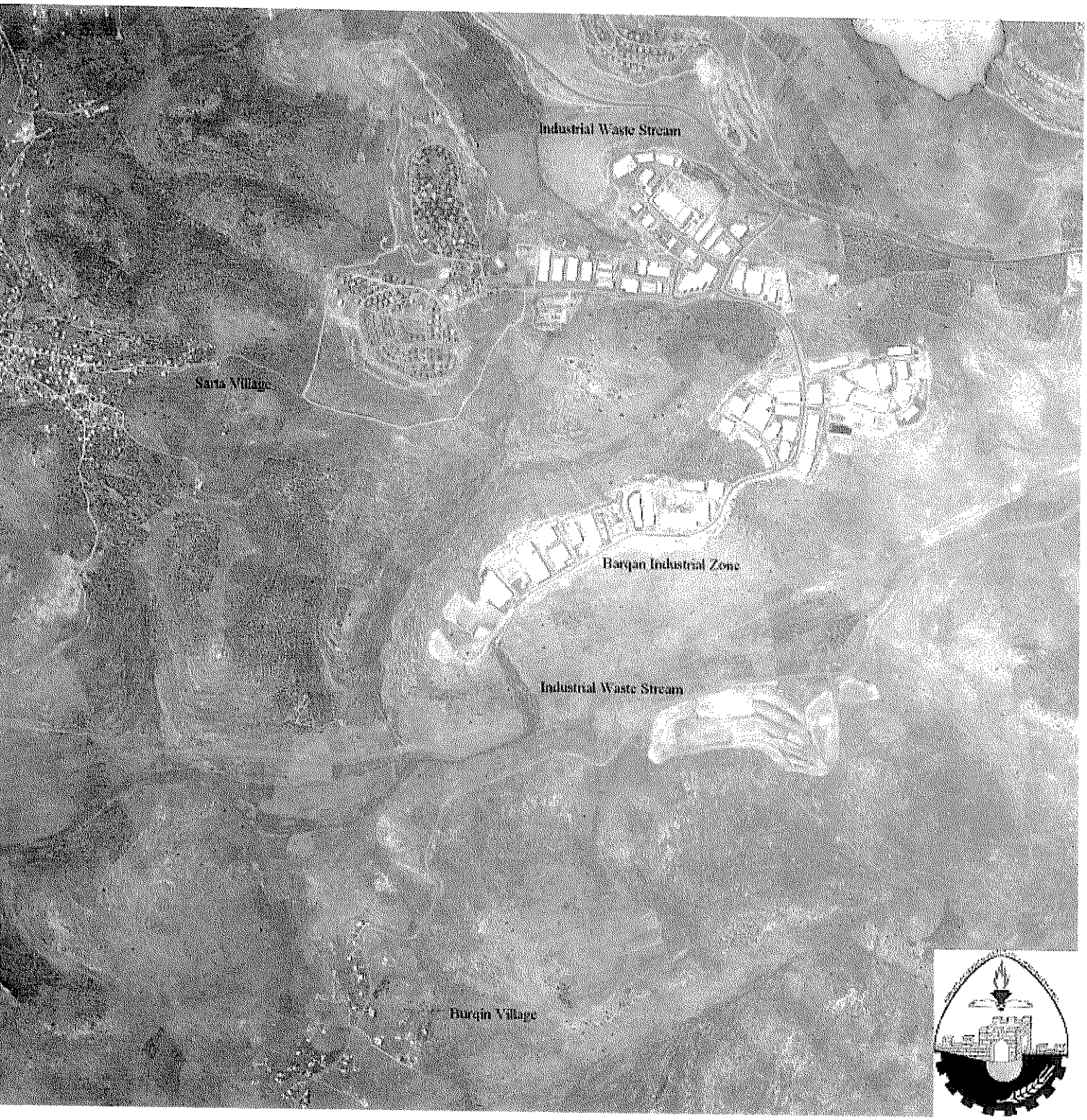

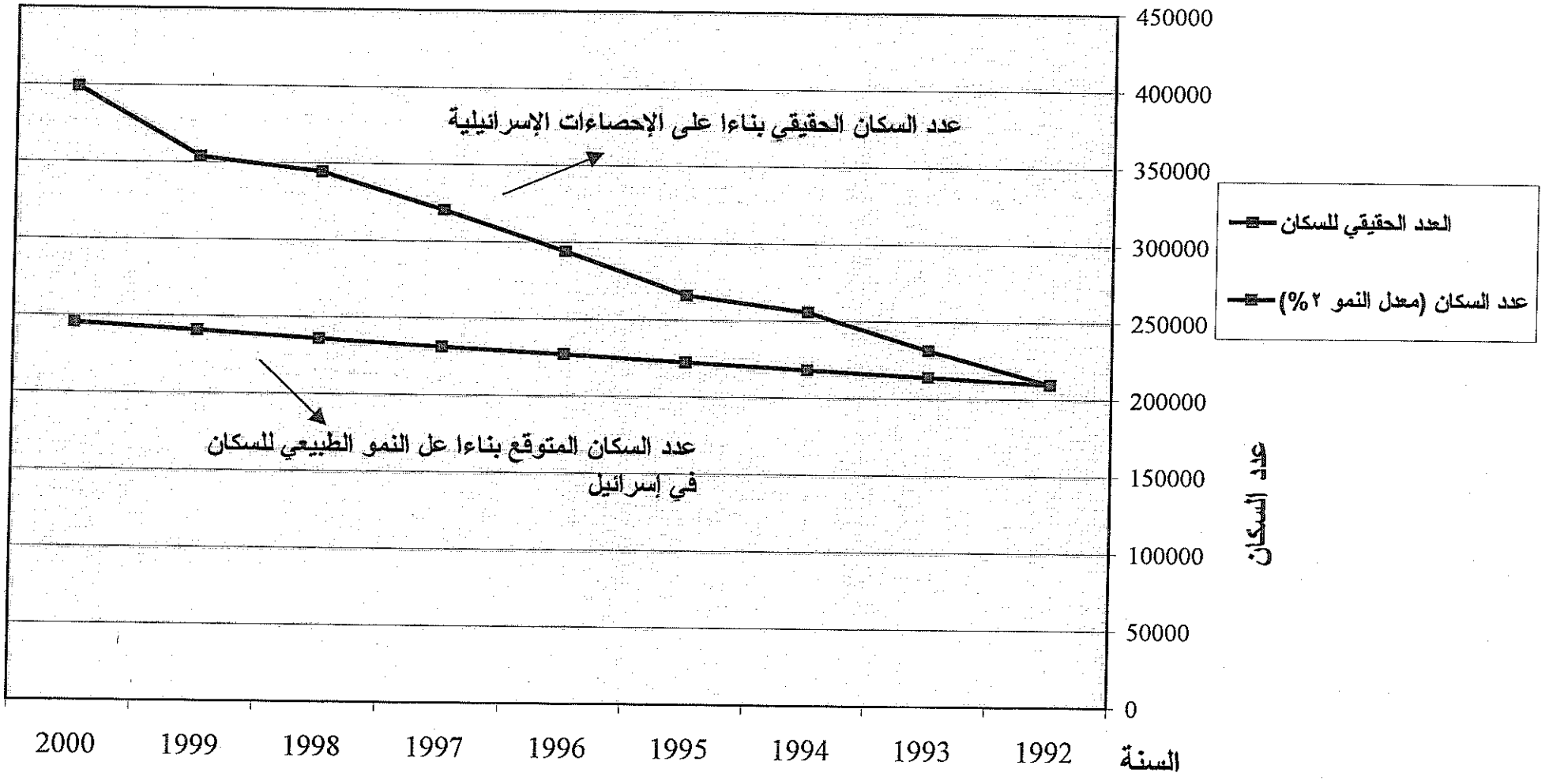
عدد السكان الحقيقي بناءا على الإحصاءات الإسرائيلية
عدد السكان المتوقع بناءا عل النمو الطبيعي للسكان في إسرائيل
450000
400000
350000
300000
250000
200000
150000
100000
50000
0
عدد السكان
2000
1999
1998
1997
1996
1995
1994
1993
1992
السنة
العدد الحقيقي للسكان
عدد السكان (معدل النمو ٢%)